مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٣٩**

الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرنيك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكهم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليوز نمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد بياباروه – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2007/126)

07-27092 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2007/126)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وعملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس العراق، فخامة السيد عادل عبد المهدي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عادل عبد المهدي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2007/126)، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيد أليهاندرو وولف، ممثل الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس يقدم وصفا موضوعيا للصعوبات التي تواجه حكومة العراق وشعبه في سعيهما إلى تحقيق الأمن الأساسي، وحقوق الإنسان الأساسية والرفاه الاجتماعي الأساسي. والخطر الدائم من العنف السياسي والمذهبي والإجرامي يظل مجددا ظاهرة بارزة في تقرير الأمين العام، مما يظهر الواقع الأليم للحياة في العراق.

ومع ازدياد عمق الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان، فقد اجتذبت أيضا اهتماما غير مسبوق في الفترة المشمولة بالتقرير من خلال أعمال منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ونظرا لحدة الأزمة التي تواجه العراق، فقد بدأت الحكومة والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تنفيذ خطة أمنية جديدة في بغداد. والنتائج مختلطة حتى الآن، ولكنها ليست عديمة الأهمية. فمن ناحية، طرأ انخفاض ملحوظ على عدد حوادث العنف وعدد الجثث المجهولة الهوية التي يُعثر

عليها في الشوارع وعليها أمارات التعذيب والقتل؛ وقُبض على بعض قادة المليشيات والمتمردين من كلا جانبي الانقسام الطائفي؛ وتضطلع قوات الأمن العراقية بعمليات في جميع أحياء بغداد؛ وتحقق بعض النجاح المبدئي في تشجيع الأسر المشردة على العودة إلى ديارها في أمان.

ومن الناحية الأخرى، ثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن المشاكل التي تواجه شعب العراق وبغداد بصفة خاصة قد تكون متوقفة بصفة مؤقتة؛ وما زالت الهجمات تحدث الكثير من الخسائر في صفوف المدنيين في شرق بغداد وفي غيرها من المدن، وذلك بصفة رئيسية من خلال أجهزة بدائية يدوية محمولة على مركبات؛ ويُستخدم الكلور لإرهاب السكان، رغم أن الخسائر البشرية المتكبدة نتيجة لاستخدامه ليست كبيرة.

وتدرك حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات أن التدابير الأمنية في حد ذاتها، مهما حققت من نجاح، لا يمكن أن توفر سوى جزء من الحل. فلإعادة إيجاد مستوى مقبول من الأمن في بغداد وفي العراق بصفة عامة، لا بد من إحراز تقدم متزامن على الجبهة السياسية. وستتخذ حكومة العراق جميع التدابير الضرورية لكفالة أن يرى مواطنوها أن ما تتخذه من إجراءات هو من أجلهم وتحقيقا لمصالحهم. وعندئذ وحده سوف تساعد العمليات الأمنية على توحيد صفوف سكان العراق. ذلك أن المبادرات والخطط والبيانات السابقة لم تسفر عن التحسينات المرغوبة لمواطني العراق الذين طالت معاناتهم.

لذلك يجب تهيئة الظروف لنشوء عملية سياسية شاملة وتشاركية. ولكي يحدث تقدم، يتعين أيضا وجود اعتراف عام بوجوب تقديم الدعم الكامل للحكومة المنتخبة دستوريا ومساعدتها في تنفيذ برامجها الإصلاحية. ويلزم أن تولي الحكومة بدورها أعلى مراتب الأولوية لتحقيق المصالحة السياسية الحقيقية بين طوائف العراق المتباينة، فبدونها لن يؤدي أي تقدم في المجال الأمني أو السياسي أو الاقتصادي إلى دوام الاستقرار في هذا البلد.

وفي ذلك السياق، يمكن أن تمثِّل عملية الاستعراض الدستوري والعملية التشريعية أداتين فعالتين للغاية لتعزيز المصالحة الوطنية والتراضي وتوافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية. وللمجتمع الدولي دور هام يؤديه في تقديم الدعم في هذا الصدد. وقد أتاح اجتماع بغداد، الذي عقد في ١٠ آذار/مارس، بين جيران العراق والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وحضرته منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فرصة لا تقدّر بثمن للتركيز على تقديم الدعم الإقليمي والدولي للعراق في جهوده المبذولة للنهوض بأوضاع البلد السياسية والأمنية.

وسوف يتمكن اجتماع الاتفاق الدولي من أجل العراق غدا، برئاسة الأمين العام، الذي سيحضره أيضا نائب رئيس العراق، من استعراض ما أحرزته الحكومة من تقدم على الصعيد السياسي والتشريعي والأمني والاقتصادي تعتزم تحقيقه في التحرك صوب رؤية وطنية مشتركة للعراق. وأرجو مخلصا أن يتمكن المشاركون في الاجتماع من الاتفاق على خطوات ملموسة ينتج عنها بدء هذه المبادرة رسميا، ومن ثم تحريك عملية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمساعدة حكومة العراق في الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها.

وقد أدهشتني في مناقشاتي مع كبار المسؤولين في جميع أنحاء المنطقة أوجه التشابه بين آرائهم بشأن العراق، وخاصة التزامهم بوحدته وسلامته الإقليمية. فأبدى كل منهم قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية وعواقبها الضارة ليس بالنسبة للعراق فحسب بل للمنطقة بأسرها. وأعلن الجميع استعدادهم للمساهمة في إقرار عملية تحد من العنف وتعزز

الحوار وتهيئ الأوضاع لانتعاش اقتصادي من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية للشعب العراقي. وكان من المسلم به أن الفشل في هذا الصدد قد يترتب عليه تكاليف قاسية لجيران العراق، بما في ذلك حدوث زيادة إضافية كبيرة في عدد العراقيين الذين يضطرون إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة. وكما يتضح من التقرير، فإن سورية والأردن يتحملان بالفعل نصيبا غير تناسبي من ذلك العبء.

وفي مناقشاتي الأخيرة في البلدان المجاورة، أكدت لهم أن الأمم المتحدة ملتزمة بكفالة مزيد من التنسيق والفعالية والاستجابة الملائمة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في العراق. وتعقد مفوضية شؤون اللاجئين مؤتمرا كبيرا في جنيف بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل لشرح ضرورة هذه الاستجابة وتشجيع المانحين على جعلها ممكنة. ومن البوادر الإيجابية للغاية أن اجتماع العراق لدول الجوار والبلدان ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن أجمع على الاعتراف بضرورة القيام بعمل منسق على الصعيدين الإقليمي والدولي واتفق على إنشاء أفرقة عاملة في هذا الصدد، منها فريق مكرس خاصة لمحنة العراقيين المشردين داخل البلد وخارجه.

وبالنظر إلى الحالة الأمنية الشديدة الصعوبة، لم يصرّ أي من جيران العراق على الانسحاب الفوري للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي توجد هناك بطلب من حكومته المنتخبة. غير أن الكثيرين ذكروا أنهم يتطلعون إلى تحمّل الحكومة مسؤوليتها كاملة عن أمنه الوطني في موعد قريب.

ولجيران العراق مصالح وتوقعات وآراء مشروعة، ينبغي أن تأخذها عملية بناء السلام في العراق بعين الاعتبار. ويلزم أن يتفق جيران العراق بدورهم على استراتيجية مشتركة لدعم برنامج الإصلاح الحكومي وجهود المصالحة. ويلزم النظر في إيجاد آلية لتحقيق هذا التنسيق الإقليمي لدعم العراق. ويمكن أن يشكِّل الاقتراح الذي طُرح في اجتماع بغداد الأخير بإنشاء أفرقة عمل بشأن الأمن واللاجئين وإمدادات الطاقة عنصرا هاما في هذه الآلية. فلابد من تحويل العراق من ساحة للصراع إلى ساحة للمصالحة والسلام وإعادة الإعمار. وكما أشار رئيس الوزراء المالكي في الاجتماع، لا ينبغي أن يستخدم العراق مكانا تشعل فيه القوى الإقليمية والدولية صراعاتها.

ويوضح تقرير الأمين العام أن الأمم المتحدة ستشجع جميع الدول المجاورة على إعداد استراتيجية مشتركة لتقديم الدعم للعراق. ويقتضي هذا تشجيعا من المجتمع الدولي على نطاق واسع. وينبغي أن يبذل جميع المعنيين قصارى جهدهم لكفالة تفادي حدوث أي صراع آخر في المنطقة، حتى لا يثير ذلك ديناميكية تصاعدية تخرج عن حدود السيطرة.

وأدهشني مرارا في الأشهر الأخيرة عدد المرات التي حث فيها الأمم المتحدة كبار المسؤولين في العراق وفي المنطقة، والعديدون من محاورينا في العراق، على الاضطلاع بدور مباشر أكثر نشاطا وموضوعية عبر نطاق أوسع كثيرا من المسائل. ومن الطبيعي في ضوء الحالة الأمنية البالغة الصعوبة في العراق أن تزيد الآمال التي يعقدها الناس هناك على الأمم المتحدة فيما يتعلق بإعادة إحلال السلام والاستقرار في بلدهم. وتستحق حكومة العراق وشعبها أفضل ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من حيث تيسير المصالحة وعمليتي حقوق الإنسان والحماية الإنسانية، بما في ذلك التصدي للمشكلة العاجلة للمشردين داخليا وخارجيا.

وفي الختام، أود أن أشكر الحكومة على سخائها ودعمها المستمر للبعثة. وأرجو أيضا أن أتوجه بالشكر إلى حكومة الأردن وحكومة الكويت على دعمهما اللوجستي السخي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. وأود أيضا أن أشكر القوة المتعددة الجنسيات في العراق والدول الأعضاء التي تقدم دعما أمنيا وسوقيا للبعثة. وأتوجه بالشكر

بصفة خاصة إلى ألمانيا وأيرلندا وفنلندا ولكسمبرغ على مساهماتها الأخيرة للمساعدة على كفالة استمرار القوة في العمل بوصفها كيانا مستقلا، تحت قيادة القوة المتعددة الجنسيات. وتمثل الحماية التي توفرها هذه القوة أحد المكونات الهامة في أمن الأمم المتحدة في العراق، والذي بدونه يصبح وجود الأمم المتحدة أمرا غير ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص قاضي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أليهاندرو وولف، ممثل الولايات المتحدة، الذي سيتكلم نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي على حضوره هذه الجلسة. فوجوده في هذه القاعة يبرز التزام الحكومة العراقية الواضح على الصعيد الدولي من أجل شعبها. وأود كذلك أن أرحب بعودة الممثل الخاص قاضي.

ووفقا لطلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، يسرني أن أتكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق عن التقدم الذي أحرزته القوة صوب إنجاز ولايتها.

وعلى الرغم من حجم الهجمات العنيفة المثير للانتباه، ما برحت الحكومة العراقية وما زال الشعب العراقي يواصلان السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية والإنمائية الاقتصادية والأمنية. وقد اتخذنا في سبيل ذلك عددا من التدابير الهامة منذ بداية العام.

ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس النواب قانونا أنشأ مفوضية عليا مستقلة للانتخابات. ويمثل إنشاء تلك المفوضية خطوة أساسية في التحضير لانتخابات المحافظات العراقية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون المواد الهيدروكربونية؛ وسيكفل اعتماد مجلس النواب له، بالاقتران مع تشريعات تكميلية أخرى، السيطرة الوطنية على الثروة النفطية العراقية وتوزيعها على نحو منصف.

وفي اجتماع العهد الدولي الذي تستضيفه الأمم المتحدة والذي سيعقد غدا، سنطلع أعضاء المجتمع الدولي على وثيقة الاتفاق النهائي. والعهد عنصر أساسي في جهود العراق لإتمام انتقاله إلى مرحلتي الاعتماد الذاتي المالي والاندماج في الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد العالمي. وستكون المشاركة النشطة من جانب الشركاء الإقليميين والعالميين في العهد الدولي مع العراق حاسمة الأهمية في المساعدة في الجهود الرامية إلى تنمية العراق.

وعلى الرغم من إحراز تقدم على الجبهتين الانتخابية والاقتصادية، لا يزال العنف بوجه عام مستمرا، بما يترتب عليه من عدم استقرار. وردا على الهجمات الجارية في بغداد، أعلن رئيس الوزراء المالكي في كانون الثاني/يناير – وأقر مجلس النواب ذلك – عن خطة بغداد الأمنية لتجديد جهود قوات الأمن العراقية لقيادة العمليات وتأمين بغداد ضد هجمات المتمردين والمليشيات. وتتضمن الخطة تخصيص عناصر من تسع كتائب إضافية من الجيش العراقي لتلك العملية. وفي معرض الإعلان عن سبيل جديد إلى الأمام في ١٠ كانون الثاني/يناير، خصص الرئيس الأمريكي بوش عددا إضافيا من القوات الأمريكية قدره ٥٠٠ ٢١ جندي للجهد الذي يقوده العراق، مع توفير ٤٠٠ ٤ جندي في أوائل آذار/مارس. وفي حين أنه يجب توخي الحذر فيما يتصل باستخلاص الاستنتاجات حول ما ستؤدي إليه خطة بغداد الأمنية، حدث تناقص في العنف في العاصمة العراقية منذ زيادة عدد قوات الأمن العراقية هناك.

ويقتضي الاستقرار الدائم في العراق ما هو أكثر من توفير العنصر الأمني، وتتضمن خطة بغداد الأمنية زيادة

الجهود الاقتصادية والسياسية، وتلك المتعلقة بإعادة الإعمار، لتحسين قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الشعب والمساعدة في ميدان الأمن. وستنفق الحكومة العراقية ١٠ بلايين دولار على مشاريع للهياكل الأساسية وإعادة الإعمار، وستوفر فرص العمل للشعب العراقي. ولقد أعلنت الولايات المتحدة، وحكومات أخرى، عن خطط لتقديم المساعدة لدعم إصلاح العراق وتنميته.

ويلزم أيضا تقديم المساعدة لعلاج الحالة الإنسانية المتردية في العراق. فبالإضافة إلى المعاناة اليومية للسكان في العراق نظرا لاستمرار العنف، فر من البلد ما يقرب من مليونين من العراقيين وتشرد داخليا ١,٧ مليون شخص. ووجه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نداء لتوفير مبلغ ٦٠ مليون دولار لتمويل أعماله طوال السنة القادمة لمساعدة الضعفاء من السكان.

وما زال المتمردون، والمتطرفون، والإرهابيون قادرين على القيام بهجمات ضد المدنيين والمسؤولين العراقيين وقوات الأمن العراقية، بل ويعتزمون ذلك. وتدل فترة الثلاثة أشهر على استمرار العنف في البلد، على الرغم من حدوث انخفاض مؤخرا في العنف في بغداد على النحو الذي أشير إليه من قبل.

إذ تواصل القاعدة تركيز هجماتها لزعزعة استقرار الحكومة العراقية والدفع قسرا إلى انسحاب القوة المتعددة الجنسيات - ١. ويعزى معظم العنف، كما حدث في الفترة السابقة التي شملها الاستعراض، إلى دوافع طائفية، بما في ذلك أعمال العنف بين فصائل داخل الطوائف ذاتها. ويقتصر ما يزيد على ٨٠ في المائة من العنف الذي شهدته القوة المتعددة الجنسيات - ١ على أربع محافظات - بغداد، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى - وعلى مسافة قدرها ٣٠ ميلا من العاصمة العراقية ذاتها. غير أن هذا العنف يحدث أيضا في مراكز سكانية أخرى مثل كركوك، والموصل، والبصرة.

وتحدث غالبية الخسائر بين المدنيين العراقيين وقوات الأمن العراقية. وما فتئت الهجمات - مثل حادث تفجير الشاحنة في ٣ شباط/فبراير في وسط بغداد الذي أدى إلى مقتل ١٠٥ من المدنيين وجرح ٢٥١ شخصا، الهجمات التي وقعت في ٦ آذار/مارس في حلّة وأدت إلى مقتل ما يزيد على ١٠٠ شخص وجرح أكثر من ١٥٠ - مستمرة في محاولة لتخويف الشعب العراقي، ودحر روحه المعنوية، وزعزعة استقرار البلد.

وقد قلّت الهجمات على الهياكل الأساسية، وانخفضت مما يزيد على أربع هجمات أسبوعيا في عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦ إلى ما يبلغ في متوسطه هجوما واحدا في الأسبوع مؤخرا. إلا أن ضعف الإشراف الوزاري وعدم فعالية أفرقة الإصلاح السريع كانا من بين العوائق التي تعترض سبيل تحسين توفير الخدمات الأساسية. ولدى الإعلان عن خطة بغداد الأمنية في كانون الثاني/يناير، التزم رئيس الوزراء وحكومته بأن تتخذ قوات الأمن العراقية التدابير التالية: مساءلة كل من يخرقون القانون، بغض النظر عن طائفتهم أو انتمائهم السياسي؛ وعدم توفير الملاذ للمجرمين أو القتلة؛ وعدم السماح للمليشيات بأن تحل محل سيطرة الدولة على الأمن المحلي؛ وإعطاء القادة العسكريين حرية العمل والقدرة على القيام بما هو لازم بدون تدخل سياسي أو التدخل في التفاصيل.

وعلى الرغم من أن من السابق لأوانه التعرف على اتجاه ثابت، فإن الجهود الأمنية الأولية في إطار الخطة الجديدة قد أدت مؤخرا إلى الحد من العنف في بغداد. وساعدت في تلك الجهود المعلومات المقدمة من المدنيين لمعرفة العديد من المواقع التي يصنع فيها المتمردون القنابل ومستودعات

الأسلحة في منطقة بغداد. وكجزء من التدابير المتخذة للتصدي لمصدر العنف، خصصت الحكومة العراقية حوالي ١٥٠ مليون دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٧ لعملية لتسريح المليشيات ونزع سلاحها وإعادة إدماجها. ويمثل تنفيذ تلك العملية، بالإضافة إلى استمرار التقدم السياسي فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية واعتماد قانون اجتثاث البعث، عنصرين هامين لكفالة الاستقرار الطويل الأجل في البلد.

وتتولى قوات الأمن العراقية على نحو متزايد قيادة العمليات، وتبدي قدرة متعاظمة على التخطيط لعمليات مكافحة التمرد وتنفيذها. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نقلت القوة المتعددة الجنسيات مسؤولية الأمن عن محافظة النجف التي يقرب تعداد سكانها من مليون نسمة إلى سيطرة المحافظات العراقية. وفي شباط/فبراير، أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستسحب ١ ٦٠٠ من قواتها البالغة ٧ ١٠٠ فرد من جنوب العراق في أواخر العام مع نقلها لمزيد من المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن العراقية.

وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، اضطلعت مراكز ثماني فرق و ٣١ لواء و ٩٣ كتيبة من كتائب الجيش العراقي بقيادة عمليات مكافحة التمرد في مناطق عمليات كل منها. وما برح العراق والقوة المتعددة الجنسيات يعملان معا لتلبية احتياجات قوات الأمن العراقية المتعلقة بالقدرة السوقية والقدرة على الصمود.

واستمر التنسيق الجيد بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في العمليات الأمنية. ففي ٢٧ شباط/فبراير، اعتقلت القوات الخاصة التابعة للجيش العراقي ١٦ من أفراد المليشيات المشتبه فيهم في أثناء عمليات مع مستشارين تابعين لقوات التحالف في مدينة صدر، استهدفت قيادة عدد من خلايا جيش المهدي المارق التي يزعم أنها توجه وترتكب عمليات القتل والتعذيب والاختطاف الطائفية. ويتجلى التعاون العراقي مع القوة المتعددة الجنسيات أيضا في مناطق أخرى في العراق. ففي الشهر الماضي، قاد حوالي ٥٠٠ من أفراد الشرطة العراقية عملية واسعة النطاق في محافظة الأنبار أدت إلى إلقاء القبض على ١٣ من الإرهابيين المعروفين واكتشاف مستودع كبير للأسلحة. وقامت قوة مشتركة قوامها ١ ٠٠٠ جندي من الجيش العراقي والجيش الأمريكي بعزل المنطقة لمساعدة الشرطة في أثناء تلك العملية. ويمثل استمرار التعاون عاملا حاسم الأهمية في مكافحة التهديد المتواصل للسلم والاستقرار في البلد ولإعداد العراقيين لتولي المسؤولية التامة عن أمن البلد.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام أشرف قاضي، بدور هام في دعم العراق. وستستمر الحاجة إلى قيادة الأمم المتحدة وخبرتها بينما يمضي العراق قدما نحو الإعداد للانتخابات في المحافظات، وإجراء الاستفتاءات المحتملة، ومواصلة العمل لتحقيق المصالحة الوطنية، ومراجعة الدستور، وتنفيذ العهد الدولي. كما أن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حماية حقوق العراقيين وتعزيزها وإلى مساعدة الضعفاء تمثل عناصر جوهرية لاستقرار العراق. ويبقى التواجد القوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمرا أساسيا لنجاح تلك الجهود.

وبالإضافة إلى بغداد، فإن لدى الأمم المتحدة ممثلين في أربيل والبصرة. وما زالت القوة المتعددة الجنسيات في العراق تقدم المساعدة لبعثة الأمم المتحدة وتساعد البعثة على بلوغ هدفها المتمثل في تواجد كامل وقوي وآمن في العراق. وما زالت القوات المتعددة الجنسيات - خاصة الوحدات الجورجية والرومانية والكورية الجنوبية - توفر الأمن للأمم المتحدة في بغداد والبصرة وأربيل، على التوالي. وتوفر تلك القوات الأمن للمواقع الثابتة، والاستطلاع، ودوريات الأمن،

ومرافقة القوافل، ونقاط التفتيش، وعند الضرورة، تتولى الإخلاء الطبي والإخلاء في حالات الطوارئ. وفي إطار اتفاق منفصل للأمم المتحدة، توفر قوات فيجي أيضا الحماية الثابتة واللصيقة لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها في بغداد.

وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم إنشاء كيان قائم بذاته لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، الذي يغطي النفقات الأمنية ”للحلقة الوسطى“، يواجه تناقص الموارد. ومن الضروري تقديم تبرعات للصندوق لضمان استمرار الدعم الحيوي الذي تقدمه قوات أمن الحلقة الوسطى لبعثة الأمم المتحدة في العراق. ونناشد الدول الأعضاء النظر في تقديم تبرعات.

وما برحت الحكومة العراقية تشارك في الجهود الرامية إلى بناء علاقات إيجابية مع جيرانها. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، أعادت سورية والعراق فتح سفارة كل منهما في عاصمة البلد الآخر، وأعاد العراق فتح سفارته في المملكة العربية السعودية. كما دعت الحكومة العراقية جاراتها تركيا وسورية والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت – فضلا عن البحرين ومصر والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأمم المتحدة – إلى اجتماع في بغداد في ١٠ آذار/مارس. وفي ذلك الاجتماع، أعلن جميع الحاضرين دعمهم لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق.

وتواصل الحكومة العراقية جهودها لكفالة مستقبل مستقر لمواطني العراق. وإحراز المزيد من التقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية أمر أساسي لمساعدة العراق على بلوغ أهدافه. ويبقى استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أمرا هاما لجهود العراق، وقوامها احترام سيادته وسلامة أراضيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عادل عبد المهدي، نائب رئيس العراق.

السيد عبد المهدي (العراق): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأعرب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد أشرف قاضي، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيد وولف، القائم بأعمال بعثة الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسيات.

وإذا كان عام ٢٠٠٦ قد شهد استكمال العملية السياسية والدستورية وفق الإطار الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فإننا ننظر إلى عام ٢٠٠٧ باعتباره عاما حاسما في إعادة ترتيب البيت العراقي وإنعاش الانتماء الوطني وتحقيق السلم الأهلي. ولبلوغ هذا الهدف، تعمل حكومة الوحدة الوطنية في العراق على ثلاثة مسارات يكمل كل منها الآخر: المسار الأمني والمسار السياسي والمسار الاقتصادي، بمجالاته المختلفة.

فعلى المسار الأمني، كثفت الحكومة العراقية جهودها في مجابهة حركات الإرهاب والتمرد والجريمة والعنف الطائفي والمليشيات. وبدعم من القوات المتعددة الجنسيات، اعتمدت خطة أمن بغداد تحت اسم ”عملية فرض القانون“ في إطار خطة شاملة تفضي في النهاية إلى قيام قوات الأمن العراقية بتسلم الملف الأمني في عموم البلاد في نهاية عام ٢٠٠٧. وبدون التسرع بإبداء الكثير من التفاؤل، فإن بعض النتائج الإيجابية للخطة الأمنية قد بدأت بالظهور، وذلك من خلال الانخفاض الملحوظ لعمليات الإرهاب والتمرد والعنف الطائفي. وبدأ العراقيون يشعرون بهذا التطور على الرغم من أنه دون المستوى المطلوب ودون الطموح.

أما على المسار السياسي، فقد اعتمدت الحكومة العراقية منهج المصالحة بوصفه خيارا استراتيجيا، لأن النتائج المترتبة على هذا المسار ستنعكس آثارها على تحقيق الأمن في عموم البلاد. وفي هذا الصدد، تم تنظيم العديد من المؤتمرات

والاجتماعات الوطنية على المستوى الشعبي والعشائري والديني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ترأس السيد رئيس الوزراء مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية. وفي بداية هذا الشهر، عُقد مؤتمر المصالحة لضباط الجيش العراقي السابق. وتعمل الحكومة العراقية على توسيع عملية المصالحة الوطنية لتشمل أحزابا وفئات من خارج الحكومة.

أما على المسار الاقتصادي، فقد اعتمد البرلمان العراقي ميزانية عام ٢٠٠٧. وتقدر النفقات الاستثمارية في هذه الميزانية في حدود ١٠ مليارات دولار، إضافة إلى مضاعفة نفقات أهم قطاعين في الدولة، وهما التربية والتعليم والصحة. وتشير التقديرات إلى أن الميزانية الجديدة ستوفر أكثر من ٠٠٠ ١٣٥ فرصة عمل، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيف حدة البطالة وينعكس إيجابيا على الوضع الأمني. إضافة إلى ذلك، قدمت حكومة العراق قانون النفط والغاز لدراسته وإقراره من قبل مجلس النواب العراقي. ولا شك أن إقرار الميزانية الجديدة ومشروع قانون النفط والغاز سيوفر دفعة قوية للاقتصاد العراقي، مما سينعكس إيجابيا على قطاع الخدمات.

وبالرغم من ذلك، فإن العراق لا يستطيع النهوض بتنمية اقتصاده بمفرده؛ وهو بحاجة إلى الدعم الدولي ليتسنى له الوقوف على أساس متين. لذا، فإننا نتطلع أيضا إلى مساعدة المجتمع الدولي في إعادة إعمار العراق.

هناك حدثان مهمان سينعقدان في هذا الشهر؛ فغدا سيشهد مقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا موسعا يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إعطاء زخم لمبادرة العقد الدولي مع العراق، والتي أطلقتها حكومة العراق بهدف إقامة شراكة مع المجتمع الدولي لمواصلة عملية النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للسنوات الخمس المقبلة. ونتطلع إلى أن يفضي هذا الاجتماع إلى تحديد موعد ومكان الحدث النهائي للمصادقة على هذا العقد الدولي مع العراق.

كما سينعقد في استانبول/تركيا، في التاسع عشر من هذا الشهر الاجتماع الخامس للمانحين في مرفق الصناديق الدولية لإعمار العراق IRFFI بدعوة من الحكومة العراقية. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى نجاح هذين الاجتماعين، فإننا نأمل في التزام أكبر من قبل المانحين في عملية إعادة الإعمار في العراق.

إن العراق الجديد لا يمكن أن يحقق استقراره ويبني نهضته ويحقق تقدمه من دون دعم ومساعدة الدول المجاورة. وقد عملت الدبلوماسية العراقية طوال الأشهر الماضية بدأب ومتابعة، من خلال اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل أن يعقد اجتماع دول الحوار في بغداد، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح وانعقد الاجتماع في بغداد في العاشر من هذا الشهر، وأملنا وطيد في أن تساهم النتائج التي تمخضت عنه في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وتحول دون التدخل في شؤونه الداخلية. ومما لا شك فيه، أن العراق، بالرغم من ظروفه الصعبة، والتحديات الهائلة التي يواجهها، قد أثبت قدرته على مساعدة جيرانه في توفير منبر للحوار والمباحثات بين الدول الكبرى وجيرانه لتهدئة التوترات الإقليمية الراهنة وتفادي التصعيد.

نتيجة للأوضاع الأمنية، وسعي الإرهابيين إلى إثارة الفتنة الطائفية في محاولة منهم لإشعال فتيل الحرب الأهلية، شهد العراق نزوحا كبيرا لأبنائه داخل الوطن وخارجه. وتقوم الحكومة العراقية، في إطار خطة أمن بغداد، بتوفير الأمن لتمكن العوائل المهجرة داخل الوطن من الرجوع إلى أماكنها. وقد بدأنا نتلمس ذلك من خلال عودة المئات من هذه العوائل إلى مساكنها. وستزداد وتيرة العائدين كلما

تمكنت الخطة الأمنية من تحقيق أهدافها، وهذا ما نتوقعه ونتطلع إليه.

وتقدر منظمة الهجرة الدولية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين العراقيين يربو على المليونين، أكثرهم يتواجد في بلدين شقيقين للعراق هما الأردن وسورية. إن وجود العراقيين في البلدين الشقيقين بعضه قديم يعود إلى أوضاع الاستبداد التي حصلت في ظل النظام السابق وبعضه حديث سببه الأوضاع الأمنية في البلاد، وفي كل الأحوال سيرجع معظم هؤلاء إلى بلدهم عند تحسن الظروف الأمنية وهذا ما تعمل الحكومة العراقية على تحقيقه.

إن الاجتماع الأخير لدول الجوار الذي عقد في العاشر من هذا الشهر قد شكل لجنة مشتركة تضم العراق والدول ذات العلاقة والراغبة في الإسهام في معالجة المشكلة. ونحن بينما نتفهم الأعباء التي يتحملها هذان البلدان الشقيقان نتيجة ذلك، فإننا نتطلع إلى أن يعامل هؤلاء العراقيون المعاملة الإنسانية التي تقرها القوانين والاتفاقات الدولية، وأن توفر لهم الإقامة القانونية، وتقدم لهم المساعدة اللازمة إلى حين عودهم إلى بلدهم مع تقديم شكرنا الجزيل للبلدين الشقيقين وبقية البلدان التي تساعد العراقيين في محنتهم هذه.

كذلك نرجو أن تقوم المنظمات الدولية وفي مقدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بواجباها في هذا الصدد. وبينما نرحب بالمؤتمر الدولي الذي دعت إليه المفوضية في جنيف في ١٨ و ١٨ من الشهر القادم، فإننا نتطلع إلى أن يخرج هذا المؤتمر بنتائج تخفف من حدة المعاناة الإنسانية التي يعاني منها اللاجئون العراقيون.

في ختام بياني، اسمحوا لي أن أتقدم بالنيابة عن شعب العراق وحكومته، بالتقدير للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص، الدكتور أشرف قاضي، رئيس البعثة في العراق، سواء في المجال السياسي، وفي إطار جهود المصالحة الوطنية، أو في المجال الدستوري في إطار توفير الأجواء المناسبة في لجنة مراجعة الدستور العراقي، أو في المجال الانتخابي من خلال المساعدة في تشكيل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وكذلك العمل في هيئة اللجان الانتخابية البلدية، أو في مجال إعادة إعمار العراق. إننا نقدر هذا الدور وأهميته، ولكننا نتطلع إلى دور أكبر للأمم المتحدة في العراق، وستقدم الحكومة العراقية كل المساعدة الممكنة من أجل تحقيق ذلك.

وعندما يتحسن الوضع الأمني سنطلب منها إعادة مؤسساها المتواجدة خارج العراق حاليا لتنفيذ واجباها على أرضه وتعزيز دورها وزيادة أنشطتها في كل أنحاء العراق. وبينما نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة في العراق، فإننا نود أن نذكر أعضاء مجلس الأمن بأن العراق لا يزال يرزح تحت أعباء ولايات أخرى لم يعد هناك مسوغ لوجودها بعد أن زالت الظروف التي أدت إلى إنشائها. وأشير هنا إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (إنموفيك).

كما نتقدم بجزيل الشكر للدور الذي تقوم به القوات المتعددة الجنسية في مساعدة القوات العراقية في توفير الأمن للعراقيين. ونعتقد، ويشاطرنا في ذلك كثيرون، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن أن إنهاء ولاية تلك اللجنة المشار إليها أو إعادة النظر فيها أمر مرغوب ومطلوب ويجب تحقيقه.

السيد بياباروه – إبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة المتعلقة بالعراق التي تأتي في حينها وبحضور فخامة نائب الرئيس، السيد عبد المهدي، والذي نرحب بحضوره معنا. وقد استمعنا باهتمام وانتباه لإحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على التقرير الكامل والموجز الذي قدمه السيد قاضي. كما نود

أن نتوجه بالشكر إلى ممثل الولايات المتحدة على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة في العراق ما زالت بالغة الخطورة. ومستوى العنف الذي وصل إليه الوضع في العراق ما فتئ يشكل مصدرا للقلق في جملة من النواحي. فعلى الصعيد الوطني، بينما يعرقل العنف جميع جهود إعادة البناء الوطني على أساس العهد الدولي مع العراق، فإنه يساعد على تأجيج التوتر السياسي والديني ويمثل خطرا بالغا على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. وعلى الصعيد الإقليمي، يشكل العنف عنصرا قويا في زعزعة الاستقرار في منطقة تعاني أصلا من توترات اجتماعية وسياسية شديدة. وعلى الصعيد الدولي، فإنه يعرقل جهود المساعدة الدولية المتفق عليها من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات.

إننا ندين بشدة هذا العنف المستفحل. ونعتقد أنه لا يمكن وضع حد لآثاره المدمرة ما لم تنجح الطبقة السياسية العراقية في تدارك الأمر وتتوقف كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون العراقية الداخلية.

إن استحالة الحل العسكري للأزمة في العراق تصبح أكثر وضوحا كل يوم. ولا يمكن إلا من خلال الحوار الشامل والمسؤول التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العراقي. ويدعو وفد بلدي إلى تنظيم هذا الحوار الذي يؤدي إلى المصالحة الوطنية على أساس تلبية الشواغل الآتية: التقاسم العادل للموارد والثروات الوطنية، والتقاسم الواقعي للسلطة، وإنشاء قوات أمن يمكن التعويل عليها ويمكنها في النهاية أن تحل مكان القوات الأجنبية، وتفكيك الميليشيات الطائفية والمجموعات المسلحة الأخرى ووقف تدفق الأسلحة داخل العراق، والنظر في مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، وإنشاء نظام لحماية حقوق الإنسان ونظام قضائي موثوق به، وأخيرا احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

وبطبيعة الحال، يتوقف الأمر على الحكومة العراقية في تهيئة الشروط الأساسية لمثل هذا النهج. ولكن المجتمع الدولي له دور أساسي، وكذلك الأمر بالنسبة للأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي المبادرات المختلفة الجارية التي تسعى إلى الحد من العنف وتحقيق استقرار الوضع في العراق. وقد شكل المؤتمر المعني بالأمن في العراق، المعقود في ١٠ آذار/مارس في بغداد، خطوة مشجعة أولى في ضوء المشاركة التي حظي بها، وأيضا في ضوء القرار الذي اتخذه المؤتمر بإنشاء ثلاث لجان مشتركة مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالأمن واللاجئين والبترول.

وبالتالي، فإننا نرحب بالإقرار بالحاجة إلى مشاركة جميع جيران العراق في أي مبادرة لتحقيق الاستقرار في البلد وفي منطقة الشرق الأوسط ككل. ونحن نتطلع باهتمام إلى النية المعلنة لعقد المؤتمر على المستوى الوزاري للقيام بأعمال المتابعة لمحادثات بغداد.

وإذا ما جرى القيام بجميع هذه الأنشطة بالصبر والتصميم وعلى أساس الأهداف التي أشرت إليها، فإن ذلك سيساعد على الحد من العنف وتحقيق الاستقرار في البلد.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نرحب بفخامة السيد عادل عبد المهدي وأن نشكره على المعلومات التي وافانا بها اليوم.

إن حالة الأمن الخطيرة في العراق تثير قلقنا، ليس بسبب نتائجها المأساوية فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح فحسب، بل أيضا بسبب النتائج التي تلحق، من بين أمور أخرى، بالحياة السياسية والحالة الإنسانية والاجتماعية، وبتقديم الخدمات العامة وفرص العمل والوصول إلى الخدمات الصحية وما شابه ذلك. وكما أشرنا في محافل

أخرى، فإن حل هذه المشاكل يتطلب عنصرا كبيرا من الحوار السياسي والتدابير التي تتخذ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتقدم لنا الحالة الإنسانية المقلقة مثالا واضحا على النتائج الإقليمية الناجمة عن الوضع في العراق. فوفقا للبيانات الصادرة عن الصليب الأحمر هناك ما يناهز مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة. وهذا إنما يؤكد على أهمية التعاون الإقليمي للاستجابة للحالة الإنسانية وعلى الحاجة لبذل الجهود، كتلك التي تبذلها بلدان كالأردن والجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام للنتائج الهامة التي أسفر عنها مؤتمر بلدان الجوار بشأن أمن العراق. ومن المهم التأكد من أن الشعوب ذات المصالح المختلفة ولكن يوحدها الكثير من القواسم المشتركة تعمل معا من أجل إحراز التقدم الجماعي نحو استعادة الاستقرار في العراق، وبالتالي في المنطقة.

إن أحد الجوانب التي تثير قلقا خاصا فيما يتعلق بتروح اللاجئين هي تلك المعلومات الواردة في التقرير، والتي تشير إلى وجود عنصر طائفي في ذلك التروح. ونحن نرى بضرورة بذل الجهود من جانب الأطراف العراقية والأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف الإقليمية لتحقيق الوحدة الوطنية في العراق.

ويجب أن يكون مؤتمر البلدان المجاورة للعراق حافزا لمبادرات من قبيل العهد الدولي مع العراق. كما أننا نشيد بالجهود والمساعي المبذولة كدعم المفوضية العراقية العليا المستقلة للانتخابات. إن أهم الخطوات هي تلك التي تتخذ في العراق ذاته وبمبادرة منه نحو الحياة السياسية والمجتمع الشامل للجميع.

ونود التأكيد على الأهمية التي نوليها للجهود المبذولة من أجل تسوية الخلافات من خلال الحوار ولصون الكرامة الإنسانية، كما أشار الأمين العام في تقريره. فتقرير الأمين العام يعطينا القناعة أنه من خلال مشاركة القادة العراقيين والدعم من المجتمع الدولي والإقليمي، سنتمكن من التصدي لهذه التحديات وصولا إلى العراق الموحد والمتمتع بالسلام.

السيد البدر (قطر): أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، ونرحب بمشاركة فخامة السيد عادل عبد المهدي، نائب رئيس جمهورية العراق. واسمحوا لي بأن أتوجه بالشكر أيضا إلى كل من السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، والسيد أليخاندرو وولف، ممثل الولايات المتحدة، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما للمجلس.

إن المكانة التي يحتلها العراق الشقيق في قلوبنا وعقولنا ليست بحاجة إلى التأكيد من هذا المنبر. فالعراق دولة هامة وذات ثقل في منطقتنا. ونحن في دولة قطر نتألم لمعاناة الأشقاء في العراق، وليس غريبا أن نستمر في مناشدتنا للأخوة العراقيين بمختلف أطيافهم لتغليب مصلحتهم الوطنية على الاعتبارات الأخرى. فالحلول السياسية للمشكلة الحالية لا يمكن استيرادها من الخارج، بل هي في أيدي العراقيين أنفسهم متى صدقت النوايا وترجمت إلى أفعال على أرض الواقع. إن دعم المجتمع الدولي لجهود تحقيق السلام والأمن والتنمية في العراق أمر في غاية الأهمية للمساعدة في انتشال العراق من الأزمة التي تهدد وحدته واستقراره. وفي هذا السياق، يعد العهد الدولي مع العراق مبادرة مفيدة ترمي إلى ترسيخ دعائم السلام ومواصلة عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق على مدى السنوات الخمس القادمة. وسيكون الاجتماع الذي سيعقد هنا في مقر الأمم المتحدة صباح الغد فرصة للتأكيد على أهمية تلك المبادرة. كما أنه من المهم لتحقيق رؤية العهد أن يتم تنسيق الدعم المقدم من قبل منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتنفيذ الالتزامات الواردة فيه. والإسراع في تحسين

الظروف المعيشية للشعب العراقي لمواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة لا يقل أهمية عن عملية الوفاق الوطني من أجل ضمان الاستقرار في العراق.

أما الحالة الإنسانية في العراق، فإنها مستمرة في التردي. وقد أصبحت أزمة اللاجئين العراقيين أزمة حقيقية ذات أبعاد كبرى. وفداحة الكارثة الإنسانية في العراق تستدعي بذل كل الجهود من قبل الشركاء الدوليين ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الدولية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يسهم المؤتمر الذي ستعقده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف الشهر القادم حول الاحتياجات الإنسانية للنازحين العراقيين في رفع مستوى التوعية بضرورة دعم أولئك النازحين، وكذلك الدول المضيفة لهم التي تتحمل عبئا كبيرا جراء ذلك.

إن دولة قطر ما برحت تؤكد على ضرورة احترام سيادة العراق الوطنية ووحدة أراضيه، وأن يستعيد الشعب العراقي أمنه وحريته. ونحرص أيضا على التأكيد على ضرورة الإسراع بتلمس الجذور الحقيقية للأزمة العراقية بهدف علاجها. ويبدأ المخرج من الأزمة العراقية بالاهتمام بعناصر العملية السياسية في العراق، وعدم التركيز على الحل العسكري، وتشجيع جميع الفئات على الاندماج في الحياة السياسية والتصدي للطائفية. وهنا يبرز دور حكماء الطوائف في العراق الذين عليهم التحرك لرأب الصدع في البلد.

ومع أن الظروف الأمنية الخطيرة في العراق تفرض قيودا على عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن البعثة مستمرة في الإسهام بصورة فاعلة في مجالات مثل أنشطة الدعم الدستوري، والمساعدة في الانتخابات، وإعادة الإعمار والتنمية، والمساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بهدف إعادة الاستقرار والأمن والازدهار إلى العراق.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد قاضي، على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه للتقرير الحالي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به شخصيا، فضلا عن موظفي البعثة كافة، على ما يقومون به من عمل ممتاز في العراق ومن أجل العراق في ظروف بالغة الصعوبة والمشقة.

وأشكر أيضا السيد وولف، على التقرير الذي قدمه بالنيابة عن البلدان التي تتكون منها القوة المتعددة الجنسيات في العراق، ومن بينها بلدي، سلوفاكيا. ونرحب بحضور نائب رئيس العراق، السيد عادل عبد المهدي، في هذه الجلسة، ونشكره على بيانه.

وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، لا تزال الحالة الأمنية في العراق هشة ومعقدة للغاية. وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار تزداد حدة. ولهذه الحالة أثر سلبي كبير على الحياة اليومية للشعب العراقي وعلى قدرة حكومة العراق على تقديم الخدمات الأساسية إليه. وكل هذا يُلقي بظلاله على الجهود والإنجازات في ما يتعلق ببناء مؤسسات ديمقراطية. وفي هذا الصدد، نؤمن بأنه من الأهمية بمكان أن يبذل العراق والمجتمع الدولي قصارى جهدهما لعكس مسار هذه التوجهات والحيلولة دون انزلاق البلاد إلى مزيد من الصراع الداخلي والعنف الطائفي، مما قد يزعزع استقرار المنطقة برمتها.

وملكية العراق لهذه الجهود والعمليات أمر حاسم للتوصل إلى حل دائم ومستدام وتحقيق الاستقرار في البلاد.

ويذكر الأمين العام عن حق في تقريره أن ''الشعب العراقي وحده هو الذي يمكنه تحديد مصيره المشترك والاتفاق على هيكل الدولة العراقية.'' (S/2007/126، الفقرة ٦١).

وبالفعل، خلال السنوات الأربع الماضية تقريبا، أظهر شعب العراق وقادته مرارا وبكل وضوح التزامهم بدعم العملية الانتقالية في العراق وتحقيق الاستقرار. وقدموا الكثير من التضحيات لتحقيق ذلك الهدف. ونؤمن بأن هناك ما يكفي من الإرادة السياسية والإمكانات للتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية وبناء عراق مستقر ومزدهر، يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن التحسن الشامل في الحالة الأمنية والإنسانية، وتعزيز المصالحة الوطنية، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، تشكل مفتاح بناء السلام في العراق. ويمثل وضع عمليات سياسية وإجراء حوار يتسم بالشمولية، وتعزيز التوافق في الآراء، والاحترام المتبادل، والحلول التوفيقية السبيل الوحيد، في رأينا، لوقف تنامي العنف والصراع الطائفي.

وعلى البلاد تحقيق مزيد من التقدم في بناء مؤسسات ديمقراطية قائمة على مبدأي التوزيع العادل للسلطة والتقاسم المنصف للموارد الوطنية. وفي هذا الصدد، ما زلنا مقتنعين بأن عملية حقيقية لمراجعة الدستور، ومراجعة عملية اجتثاث البعث واستكمال وضع القوانين المعنية بالانتخابات المحلية تمثل تدابير هامة لبناء الثقة يمكن أن تساعد العراق على التصدي للعديد من التحديات التي تواجهه. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي بذل كل الجهود لمعالجة اشتداد المعاناة الإنسانية لعدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا.

ونرى أن المشاركة القوية للأمم المتحدة في عمليتي الانتقال وتحقيق الاستقرار في العراق تظل أمرا أساسيا. ولذلك، فإننا نؤيد مشاركة الأمم المتحدة ودورها النشطين في وضع العهد الدولي مع العراق. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، فإن سلوفاكيا تعرب عن استعدادها للاشتراك في هذه العملية بشكل فعال وبناء. وفي هذا الصدد، نرحب بالانتهاء مؤخرا من استكمال إعداد الوثائق الصادرة عن الأنشطة التحضيرية المعنية بالعهد الدولي. ونتطلع إلى الاجتماع الذي دعا إلى عقده الأمين العام غدا بشأن ذلك العهد، وإلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها نائب رئيس الوزراء العراقي صالح بشأن المستجدات والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار العهد الدولي مع العراق.

وإننا نثني على جهود العراق ومبادراته من أجل تعزيز الحوار الإقليمي وتطويره، ونؤيدها. ونرى أن الأطراف الفاعلة في المنطقة، وبالأخص جيران العراق المباشرين، يمكنهم بل وينبغي لهم أن يقوموا بدور أكثر نشاطاً في تعزيز سلام العراق واستقراره، الأمر الذي لن يفيد ذلك البلد فحسب، وإنما سيعود بالفائدة على جيرانه وعلى المنطقة الأوسع أيضاً. لذلك، فإن إسهامهم في نجاح استقرار العراق يبقى حيوياً. وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد ونتائج مؤتمر بغداد في نهاية الأسبوع الماضي، والذي جمع بين جيران العراق والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في إطار بناء. وهذه خطوة أولى مهمة، ونأمل ونرجو أن تبني جميع الأطراف المعنية الآن وبسرعة على هذا اللقاء الإيجابي وأن تتخذ مزيداً من الخطوات العملية لتعزيز استقرار العراق وأمنه.

السيد منتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بنائب رئيس الجمهورية العراقية، السيد عادل عبد المهدي. لقد استمعت بانتباه شديد إلى ملاحظاته، وأعتقد أنه بيَّن لنا كل العناصر المهمة التي علينا أن ننظر فيها. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير قاضي، والقائم بأعمال بعثة

الولايات المتحدة، السفير وولف، على إحاطتيهما المفيدتين والوافيتين.

أود أيضاً أن أغتنم فرصة إدلاء إيطاليا بأول ببيان لها في المجلس بشأن هذا الموضوع للثناء على الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للإسهام في إعادة إعمار ذلك البلد واستقراره.

إننا نعلم أن هناك الكثير من العوائق التي تعترض عمل الأمم المتحدة جراء الحالة الأمنية، ونقدر فعلاً المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، الدوليون منهم والمحليون، بصورة يومية أثناء تأدية عملهم. ونعتقد أن تواجد الأمم المتحدة في العراق يكتسي أهمية أساسية، ونأمل أن تسمح الظروف في العراق بنموه.

وأود أن أتقدم بخالص التهنئة للحكومة العراقية على نجاح مبادرتها بعقد اجتماع ١٠ آذار/مارس في بغداد. لقد كان حدثاً مهماً بكل تأكيد لتعزيز الاستقرار في العراق، ونأمل أن يمثل نقطة تحول على الطريق إلى تهدئة حقيقية للأوضاع في ذلك البلد. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تقوم البلدان المجاورة بدورها كاملاً في دعم العراق الجديد بشكل فعال. ولكن، بما أن ذلك المؤتمر يستهدف تحقيق توافق آراء إقليمي ودولي واسع، نرى أن من الملائم متابعته، لا سيما على المستوى الوزاري، وأن يشمل بلداناً أخرى، وبالأخص البلدان المعنية مثل بلدان مجموعة الـ ٨.

وعلى المستوى الوطني، أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد إيطاليا للإسهام، كما حدث بالفعل بوصفها عضواً في فريق التحضير للعهد الدولي، في جميع المبادرات وفي كل المحافل السياسية التي يمكن أن تساعد الحكومة العراقية.

وعلى الرغم من الجهود المتجددة للقوة متعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، ما زالت الحالة الراهنة في البلد هشة للغاية. فالصراع الطائفي العنيف بين المتشددين من السنة والشيعة، والذي يُحسِن استغلاله وتأجيجه إرهابيو القاعدة والعملاء الأجانب الذين يريدون أن تستمر حالة الفوضى في ذلك البلد، يعرقل جهود الحكومة العراقية من أجل تحقيق مصالحة وطنية.

ولئن كان الدعم الدولي أساسياً لنجاح استقرار العراق، فمن الجلي بالنسبة لنا أن مفتاح النجاح يكمن في أيدي حكومة العراق وشعبه، في نهاية المطاف. وفي هذا الإطار، أكدت إيطاليا للقيادة العراقية مراراً وتكراراً، ومؤخراً لوزير الخارجية زيباري، أنه لا بد من عملية سياسية لحوار وطني ومصالحة وطنية كيما يتحقق الاستقرار في البلد. وفي هذا السياق، نأمل أن تعتمد الحكومة العراقية إجراءات فعالة وفورية لبلوغ هدف المصالحة الوطنية. ومن بين تلك الإجراءات، أود أن أذكر بوضع قانون جديد لاجتثاث البعث وإعادة إدماج أعضاء الجيش العراقي السابق الذين لم يتورطوا في أي جريمة في قوات الأمن الجديدة. ومن الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعتمد الحكومة العراقية تلك الإجراءات، كما أعلنت وبلا إبطاء، وأن تهيئ لعفو عام عن أعضاء المجموعات المسلحة التي تحل نفسها وتنزع سلاحها.

وفي إطار العملية السياسية التي أشرت إليها للتو، وكما قال الأمين العام والسفير قاضي في مناسبات عدة، فإن مراجعة الدستور تكتسي أهمية كبرى. ولا بد أيضاً من اتخاذ تدابير إنمائية اقتصادية ملموسة، بما في ذلك تدابير لتنمية القطاع الخاص. والموافقة على قانون النفط والغاز، وبصورة أعم تنقيح إدارة الموارد الطبيعية في إطار اتحادي، وهو ما يرتبط بمراجعة الدستور، كلها خطوات أساسية أيضاً.

وعلى الصعيد الوطني، تشارك إيطاليا بشكل متزايد في إعادة إعمار العراق. ومنذ عام ٢٠٠٣، أسهمت إيطاليا

في الجهود الدولية في مجال الأعمال المدنية، من خلال مشاريع وأنشطة تزيد قيمتها على ٢٤٠ مليون يورو. وتدليلاً على رغبتنا في زيادة دعمنا لإعادة إعمار العراق، وقِّع في روما في ٢٣ كانون الثاني/يناير اتفاق ثنائي للصداقة والشراكة والتعاون يحدد مبادئ توجيهية لإقامة علاقة متميزة بين البلدين. وقد تعهدت إيطاليا بتقديم قروض للمساعدة تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليون يورو على مدى ثلاث سنوات.

وإيطاليا، أيضاً بوصفها عضواً في فريق التحضير، تدعم بقوة عملية العهد الدولي مع العراق. وبمراعاة الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، سيكون ذلك العهد أداة مهمة متاحة للحكومة العراقية من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في ذلك البلد. إلاّ أن تنفيذ السلطات العراقية للتدابير المشار إليها في التقرير الأخير فعلاً أمر أساسي.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على مبادرة الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن العهد الدولي غداً، وتمثل فيه إيطاليا بنائب وزير خارجيتها، السيد إنتيني. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى لنا بفضل اجتماع الغد أيضاً أن نشهد تدشين ذلك العهد رسمياً في القريب العاجل.

السيد تشرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد قاضي، على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لقد قدم لنا صورة موضوعية للحالة بالغة الصعوبة التي تجد دولة العراق نفسها فيها الآن. ومرة أخرى، نعرب عن عميق امتناننا للسيد قاضي ولموظفي بعثة الأمم المتحدة على عملهم الهام للغاية الذي يؤدونه في ظروف عسكرية وسياسية بالغة الدقة.

ونرحب بوجود نائب الرئيس العراقي، السيد عادل عبد المهدي، معنا في القاعة هذه، ونعرب عن تضامننا مع الشعب العراقي كافة، والذي يجتاز الآن واحدة من أصعب الفترات في تاريخه.

ونعرب عن تعازينا لأسر وأصدقاء العراقيين الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال إرهابية أو كانوا ضحايا صراع عرقي أو طائفي.

إن تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد قاضي يوفران لنا مزيداً من التفاصيل بشأن السمات الخاصة للأزمة التي تعصف بالعراق اليوم، ومن بينها تزايد مستويات النشاط الإرهابي وأنشطة التمرد، وتردي حالة البنية الأساسية المدنية، وتزايد حدة الحالة المأساوية للاجئين والنازحين والجماعات المهنية في ذلك البلد.

كما أن حالة حقوق الإنسان في العراق غير مرضية. وخطة أمن بغداد الجديدة التي تستهدف تحقيق الاستقرار في العاصمة، لم تتمخض عن أي نتائج ذات أهمية بعد. ولم تبدأ أي محادثات أساسية وفق جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق.

والوفد الروسي يؤيد توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالسبل والوسائل الكفيلة بتسوية المشكلة في كركوك.

ونحن نولي أهمية كبيرة للفصل الذي يتناول العمل الجاري بشأن قانون النفط والغاز، ونشاطر الأمين العام رأيه بأن تلك الوثيقة ينبغي أن تكفل وصولاً متكافئاً لكل الطوائف العراقية إلى الموارد الوطنية للبلد وأن تنشئ آلية تضمن سلامته الإقليمية.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يتضمن ذلك القانون أحكاماً تجعل من الممكن للعديد من الشركات من مختلف أنحاء العالم أن تعمل على أساس متكافئ وغير تمييزي – بما في ذلك الشركات الروسية، التي لديها خبرة كبيرة بقطاع النفط والغاز في العراق وبسوق المحروقات في ذلك البلد.

وفي الوقت ذاته، نود أن ننوه بأن الشركات الروسية مستعدة للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتعزيز التنمية في البلد.

ويشير الوفد الروسي إلى أهمية الاجتماع الدولي المعقود مؤخرا في بغداد بناء على مبادرة من الحكومة العراقية، بمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والدول المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية المهتمة. لقد شارك الاتحاد الروسي في ذلك الحدث المهم ورحب بحصيلته. وشددنا دائما على الحاجة إلى التنسيق الوثيق لجهود المجتمع الدولي في العراق ونادينا ببذل جهود جماعية لإيجاد طريقة للتغلب على الأزمة في ذلك البلد. وقد أيّدنا، وسنظل نؤيد، كل الأفكار والمقترحات التي تتمشى مع ذلك النهج. ويحدونا الأمل أن يعقد، في أعقاب اجتماع بغداد، اجتماع دولي بنطاق أوسع وعلى مستوى وزراء الخارجية.

ويعتزم الاتحاد الروسي مواصلة الاشتراك بحماس في كل الأنشطة المهمة المتعددة الأطراف فيما يتصل بالعراق. ونأمل أن تترك هذه الأنشطة تأثيرا حقيقيا على تطور الأحداث المستقبلية في ذلك البلد، وأن تساعد الشعب العراقي على تحقيق المصالحة الوطنية عبر حوار واسع تنخرط فيه كل القوى الوطنية العراقية، وعلى وضع حد للعنف وإراقة الدماء. وهذا النهج ينبغي أن تتخذه كل الأطراف التي تتحلى بالمسؤولية وتريد رؤية تطبيع الحالة في العراق، وكل الأطراف القادرة على المساعدة في عملية التسوية. وروسيا، بدورها، مستعدة للمساعدة بكل طريقة ممكنة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفدي للأمين العام على تقريره (S/2007/126). ونعرب عن امتناننا أيضا للممثل الخاص للأمين العام لشؤون العراق، السيد أشرف قاضي، على جهوده التي لا تكل لكفالة فعالية مساهمة الأمم المتحدة في السلام والتعمير في العراق.

ويود وفدي أن يرحب أيضا بفخامة السيد عادل عبد المهدي، نائب رئيس جمهورية العراق، وحضوره هذا الاجتماع.

يشعر وفدي ببالغ القلق من العنف المتواصل، الذي يتسبب في خسائر بالأرواح البشرية يوميا تقريبا، ويلقي بظلال قاتمة على الجهود السياسية وجهود التعمير في العراق. إن الحالة المتدهورة الناجمة عن ذلك العنف تلحق الضرر بطريقة مؤذية بقدرة عراقيين كثيرين على التمتع بحقوقهم الأساسية. وفي هذا الصدد نرحب بخطة رئيس الوزراء المالكي الجديدة للتعامل مع الجماعات المسلحة كافة، بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية، مقرونة بتدابير مصالحة أوسع في الميدان الاقتصادي. ورغم الكثير من التحديات أمام تنفيذ الخطة الجديدة يحدو وفدي الأمل بأنها ستجلب نتائج ملموسة، لا في بغداد فحسب، وإنما في سائر أنحاء العراق أيضا.

العراق جزء من أسرة الأمم. وبالتالي لا يسع المجتمع الدولي أن يقف متفرجا. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من معاناة العراقيين وأن نعيد للعراق سيادته وسلامه واستقراره.

في العام الماضي طرح رئيس الجمهورية سوسلو بمبانغ يوضيونو مقترحا للترويج لحل مبكر للصراع في العراق يتكون من ثلاثة عناصر: أولا، مصالحة تشمل الجميع بلا استثناء فيما بين العراقيين، تنخرط فيها الحكومة الحالية؛ ثانيا، مشاركة المجتمع الدولي في جهود تعمير وتأهيل البلد؛ ثالثا، نشر قوات حفظ السلام بولاية من الأمم المتحدة في العراق بعد انسحاب القوات الأجنبية.

وبالنسبة إلى المصالحة بين العراقيين، يؤمن وفدي بأن تسوية الخلافات فيما بين كل الأطراف في البلد مسألة تتسم بالإلحاحية. والعنصر الأساسي في تلك المصالحة هو الحوار الأصيل بين كل الجماعات الطائفية والدينية. والحوار سيكون حيويا عندما يناط زمام الأمور بالمعتدلين ويفسح المجال أمامهم وتعزز قدرهم على وضع جدول أعمال للعملية السياسية العراقية، فيتركون أثرا ملموسا على العملية. لذا نشيد بفتوى آية الله العظمى علي السيستاني الداعية إلى الوحدة والتعايش استنادا إلى الاحترام المتبادل، وكذلك بتشكيل اللجان السنية والشيعية المشتركة في الأحياء المختلطة في البلد. ويحدونا الأمل أن يجري طرح مزيد من المبادرات المماثلة، لا سيما في ضوء عظم أهميتها في تعزيز جهود بناء الثقة.

وبالنسبة إلينا، فإن وفدي يسره أن يبلغ المجلس بأننا سننظم، بتعاون أكبر منظمتين إسلاميتين في إندونيسيا هما نهضة العلماء والمحمدية، مؤتمرا دوليا للزعماء الدينيين المسلمين مكرسا للمصالحة في العراق، ينعقد في إندونيسيا يومي ٢ و ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يقر المؤتمر إجراءات ملموسة تعزز عملية المصالحة في العراق.

وفيما يتعلق بالتعمير والتأهيل، يولي وفدي أهمية عظمى لإكمال الأنشطة ليتسنى للشعب العراقي أن يتمتع بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية على أكمل وجه. لذا نشيد بالعمل الشاق الذي تبذله الحكومة العراقية لكفالة التمتع بتلك الحقوق.

لكن العراق، في الظروف الحالية، لا يستطيع أن ينجز ذلك وحده. ويظل دعم المجتمع الدولي حاسم الأهمية لبناء قدرة الحكومة العراقية على مواجهة شتى التحديات الاجتماعية – الاقتصادية. وقد رحب وفدي بإعلان العهد الدولي مع العراق. ونؤيد تأييدا تاما الشراكة بين حكومة العراق والأمم المتحدة في تنفيذ الإجراءات التحضيرية للعهد وفي إدارته.

ونشعر بشديد القلق من مواصلة العنف والهجمات الرامية إلى زعزعة استقرار العراق. تلك الأعمال المشينة لا بد من وجود أسباب لاستمرارها، وإننا لا يمكننا أن نتجاهل إمكانية ظهور قوات معادية في العراق كنتيجة مباشرة لإطالة أمد مرابطة القوات الأجنبية في ذلك البلد.

لقد آمن وفدي دائما بأن وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات الأجنبية يجب السعي إليه على سبيل الاستعجال، بناء على قرار سيادي من العراق، من دون خلق فراغ يمكن أن يزج بالعراق في حالة أشد صعوبة. وينبغي لاستراتيجية للخروج محددة زمنيا كهذه أن تراعي شرط توفر قدرة كافية لدى العراقيين حتى ينجحوا في الاعتماد على النفس من حيث الأمن والتنمية الاقتصادية ووجود وحدة وطنية قائمة على الحوار السياسي الصادق ومصالحة وطنية لا تستثني أحدا.

وريثما يتم ذلك، وبالنظر إلى السمات العابرة للحدود للصراع العراقي، يؤمن وفدي بأن بلدان المنطقة يمكن أن تؤدي دورا مهما في المساهمة في النهوض بالسلام والاستقرار في العراق، وفي منع التداعيات الإقليمية.

وفي ذلك الصدد نعرب عن استحساننا للمؤتمر الذي عقد في بغداد مؤخرا وشارك فيه ممثلون عن البلدان الرئيسية في المنطقة. لقد أتاح المؤتمر فرصة للتلاقي البناء لمنظورات مختلفة دعما لشعب العراق وحكومته في الجهود الحثيثة التي يبذلانها لتحقيق التقدم الاقتصادي، فضلا عن سلام واستقرار دائمين من خلال المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، يود وفدي أن يؤكد دعمه للبعثة. وإننا نؤيد تأييدا تاما تطوير القدرة التشغيلية للبعثة بقصد تحويلها إلى بعثة

قائمة بذاتها. ونولي أيضا أهمية كبرى لاستمرارية صندوق ائتماني لدعم تشغيل كيان يوفر الأمن لحضور الأمم المتحدة في العراق.

نقطة أخيرة. يود وفدي أن يشدد على أهمية التعاون بين البعثة والوكالات والبلدان المستضيفة للاجئين في معالجة المسألة الإنسانية العراقية. فالبعثة لا يمكنها على الإطلاق، مع وجود مليوني لاجئ عراقي في البلدان المجاورة ومليون وتسعمائة ألف نازح داخل العراق، أن تعالج هذه القضية وحدها. ولا غنى عن إقامة شراكة في هذا المضمار.

السيد فربيك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أقول إن وفدي يتشرف بحضور نائب رئيس جمهورية العراق، السيد عادل عبد المهدي، بين ظهرانينا. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي، على الإحاطة الإعلامية التي وافى المجلس بها، والسفير وولف على البيان الذي أدلى به باسم القوة المتعددة الجنسيات.

وتتشاطر بلجيكا القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء الخطر الذي يشكّله العنف في العراق على المجتمع والمؤسسات والعملية السياسية – وكلها لا تزال هشة فيه.

إننا نرحب بالجهود المتجددة التي تبذلها الحكومة العراقية للوفاء بالالتزام الأول لأية دولة في إطار حكم القانون، ألا وهو كفالة الأمن لمواطنيها والاحترام الكامل لحقوقهم الأساسية. ومع ذلك، ندرك جميعا أن نهجا قائما على مجرد الأمن لن يوفر الاستقرار للعراق في الأمد البعيد. ولهذا السبب، تؤيد بلجيكا الأمين العام في ندائه لتعزيز الحوار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وما فتئت بلجيكا تشدد على أهمية تعزيز الشمولية في العملية السياسية بالعراق. ونأمل أن يكون إقرار مجلس الوزراء في نهاية شباط/فبراير لمشروع قانون عن المشتقات النفطية الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

بالإضافة إلى ذلك، تشجع بلجيكا العراق وجيرانه على توسيع نطاق الحوار بينهم. ونظرا للأعداد المرتفعة من اللاجئين، يتضح أن السلطات العراقية ليست الوحيدة التي تعاني نتيجة تدهور الحالة في العراق؛ وليست الوحيدة التي يسعها أن تعالج الوضع. لذلك، فإن العمل الذي يضطلع به العراق مع جيرانه يجب أن يحل المشكلة – على الأقل جزئيا – كي يصير بالإمكان تحقيق الاستقرار في العراق وفي المنطقة بأسرها على السواء.

وتؤيد بلجيكا الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لتعزيز الحوار الإقليمي. ونرحب كذلك بالاجتماع الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي في بغداد بمبادرة من حكومة العراق. ونأمل أن تعقب قريبا تلك الاتصالات العديدة التزامات محددة تسهم إسهاما بنّاءً في ترسيخ الاستقرار في العراق.

وفي ما يتعلق بالجزء الذي يتعين أن يؤديه المجتمع الدولي، نعتقد أن دوره ينبغي أن يكون مزدوجا: توفير دعمه السياسي الكامل للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار في العراق، وإظهار تضامننا مع شعب العراق عن طريق إجراءات محددة.

ستسنح فرصتان في المستقبل القريب لبلجيكا والمجتمع الدولي بغية إعادة تأكيد تعاونهما مع العراق. ففي نيسان/أبريل، ستكون هناك مبادرة طيبة من السيد أنطونيو غيتيريس، المفوض السامي للاجئين، بعقد مؤتمر وزاري دولي لإثارة الوعي حيال العديد من العراقيين الذين ما زالوا فارين من وجه العنف، وللوفاء باحتياجاتهم الإنسانية الملحّة. وابتداء من يوم غد، سيعقد اجتماع تعرض فيه حكومة العراق المستجدات في تنفيذ الالتزامات التي قطعت كجزء

من الاتفاق الدولي مع العراق. وتعتقد بلجيكا أن الاتفاق فرصة لتجديد الشراكة بين المجتمع الدولي والعراق، فضلا عن كونه فرصة لإعادة تعبئة الجهود في سبيل بناء العراق من جديد. وينبغي للاتفاق أن يوفر أيضا دعما دوليا أوسع نطاقا لحكومة العراق. ومع ذلك، لا يزال الأمن والمصالحة الوطنية شرطين أساسيين لإعادة إعمار العراق.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، فضلا عن الإعراب عن تقديري للسيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في العراق.

ونحن نود أن ننوه بحضور السيد عادل عبد المهدي، نائب رئيس العراق، معنا هنا اليوم.

إن وفدي يرحب بالمبادرة التي قامت بها حكومة العراق وأدت إلى عقد اجتماع دولي في بغداد بتاريخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، جرى التداول خلاله في السبل الآيلة إلى تحقيق الاستقرار في العراق. ففي ذلك الاجتماع البنّاء، تقرر إنشاء لجان لمناقشة مسائل تتعلق بالأمن، واللاجئين، وإمدادات الطاقة. وينبغي أن يكون ذلك بداية جهود منسقة على الصعيد الإقليمي لمساعدة العراق.

ونحن نشعر بالتشجيع إزاء استمرار الأنشطة التحضيرية لإبرام اتفاق دولي مع العراق، مما أسفر عن وضع اللمسات الأخيرة عليه. وإننا نتطلع إلى عقد الاجتماع يوم الجمعة في ١٦ آذار/مارس بغية استعراض التقدم الكبير الذي أحرز في وضع الاتفاق. ونتشاطر تقييم الأمين العام بأن التقدم السياسي الإيجابي وخفض مستوى العنف في العراق شرطان ضروريان لنجاح تلك المبادرة.

إن مكتب دعم الدستور التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق ينبغي أن يحظى بالثناء على استمرار تقديم المساعدة للجنة استعراض الدستور التابعة لمجلس الممثلين في قيامها باستعراض شامل للدستور العراقي. وبالإضافة إلى تيسير الحوار الموضوعي في ما بين أعضاء اللجنة وتعزيز قدرتها على مساعدة المجتمع المدني خلال عملية استعراض الدستور اتفقت بعثة الأمم المتحدة واللجنة على برنامج محدد للمساعدة. وبخلاف تلك الأنشطة، فإن الجولات الدراسية التي أعدّها المكتب لأعضاء لجنة استعراض الدستور مكّنتهم من الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها بلدان ذات ترتيبات فيديرالية.

وتقرير الأمين العام (S/2007/126) يفيدنا بأن بعثة الأمم المتحدة واصلت العمل مع اللجنة العليا الانتخابية المستقلة في العراق وأجرت تقييما شاملا لبناء قدرة هذه المؤسسة، وهذا ينبغي أن يشكِّل إطارا لتخطيط أنشطة مكتب البعثة الانتخابي للنصف الأول من عام ٢٠٠٧. وفي ذلك الصدد، نلاحظ تعهد بعثة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى اللجنة العليا الانتخابية المستقلة في العراق لمواجهة التحديات الكبرى التي ما زالت تواجه التحضير لإجراء الانتخابات في العراق مستقبلا عن طريق المساعدة في وضع مسودة قانون يتعلق بذلك، وتقديم النصح بشأن الأنظمة الانتخابية، ووضع قوائم بأسماء الناخبين تتصف بالمصداقية.

إن تزايد الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان سوءاً في العراق ينبغي أن يكون مدعاة قلق خطير لنا. إذ تفيد التقارير بأن هناك مليوني لاجئ في بلدان مجاورة وعددا مماثلا تقريبا من المشردين داخل العراق. ونظرا للظروف الأليمة التي يعيشها هؤلاء الضحايا البائسون نتيجة النزاع الأهلي والعنف الطائفي، فإن طابع الإلحاح الذي يدفع المجتمع الدولي إلى التصدي لهذه الأزمة لا يمكن المغالاة فيه. ونحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة مَن هم بحاجة إلى المساعدة.

وما زال وجود الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق محدودين للغاية بسبب الحالة الأمنية السائدة. والفضل يعود لبعثة الأمم المتحدة في أن الإجراءات التي تنفّذ داخل المنطقة الدولية والاحتياطات الأمنية التي تتخذ خلال القيام بزيارات إلى مناطق أخرى في بغداد تعملان على التخفيف من الخطر الذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة. ونحن ننوّه بإسهام الدول الأعضاء التي توفر الدعم اللوجستي والحماية للأمم المتحدة في العراق. ومع ذلك، فإن الصندوق الاستئماني الذي أنشئ عام ٢٠٠٤ لدعم الأمم المتحدة، وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ستنتهي موارده هذا الشهر. وننضم إلى الأمين العام في طلب تقديم إسهامات مالية جديدة إلى الصندوق الاستئماني بغية كفالة تمويله جيدا في المستقبل.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بوجود السيد عادل عبد المهدي، نائب رئيس جمهورية العراق، في المجلس. وأود كذلك أن أشكر السيد قاضي ووفد الولايات المتحدة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

اسمحوا لي بأن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، على غرار الذين تكلموا قبلي، أقول إن الحالة في العراق لا تزال خطيرة جدا – من حيث الأمن على سبيل المثال. والتقرير الذي أصدرته في كانون الثاني/يناير الماضي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ذكرت ما مجموعه ٣٥ ٠٠٠ حالة وفاة لمدنيين في عام ٢٠٠٦ – أو حوالي ١٠٠ شخص يوميا – وأكثر من ٣٦ ٠٠٠ جريح. وفي تقرير اليوم (S/2007/126)، يذكر الأمين العام أنه بالرغم من التحسن الطفيف في الحالة، لا يزال هناك جو من العنف الخطير سائدا في العراق. وذلك العنف يتصف باستمرار الهجمات القاتلة والوحشية التي تناولها مجلس الأمن علنا في ٢٢ شباط/فبراير.

وبالنسبة إلى الحالة الإنسانية، حذّر الأمين العام بالفعل المجلس إزاء مسألة الأشخاص المشردين. فاليوم، هناك رقم قياسي من المشردين في البلدان المجاورة يبلغ مليوني نسمة، مع وجود ١,٩ مليون شخص مشردين في العراق نفسه. ويمضي الأمين العام قائلا إن هذه الأزمة ''تحمل في طياها إمكانية التحوُّل إلى حالة طوارئ إنسانية في أقصى درجاها'' (S/2007/126، الفقرة ٣٠). وحسب علمي، هذه هي المرة الأولى التي تستعمل فيها هذه الجملة. لذلك، سأكون ممتنا للأمانة العامة لو أعطتنا تفسيرا لما تعنيه، وأهمية ذلك بالنسبة إلى الأمم المتحدة لو كان هذا التقييم صحيحا.

أما والحالة كهذه، وفي ضوء الحاجة الماسّة إلى وقف التدهور، تنوه فرنسا بأهمية استحداث منظور سياسي حقيقي جديد عبر العمل على عدة مستويات. أولاً، على المستوى الداخلي، يجب علينا أن ندعم المصالحة الوطنية الحقيقية، المدخل إلى وحدة البلد واستقراره في إطار عملية شاملة تضم جميع عناصر المجتمع العراقي. وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي لنا أن نتبع مثال ما حدث في شرم الشيخ عام ٢٠٠٤، بدعم الحوار بين البلدان المجاورة التي لديها دور هام تؤديه للإسهام في استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه. وعلى المستوى الدولي، ينبغي لنا أن نضع جدولا زمنيا واضحا لانسحاب القوات الأجنبية، لكي يتاح للعراقيين استعادة سيادهم الكاملة، وتولي جميع مسؤولياهم والنهوض بتوافقهم الوطني.

وسعت فرنسا أيضا إلى الاضطلاع بدورها في الجهد الإنساني بإسهامها في برنامج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبدعمها بنشاط المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تقوم بعمل رائع في العراق. وفي ذلك السياق، تابعت السلطات الفرنسية، باهتمام كبير بالطبع، الأفكار المطروحة والمبادرات المتخذة، خاصة منذ بداية السنة، على المستويات المذكورة أعلاه.

وداخل العراق نفسه، أكدت الحكومة عزمها على متابعة المصالحة الوطنية، خاصة في السياقين السياسي والتشريعي. وعلى المستوى الإقليمي، عُقد اجتماع تحضيري لمؤتمر مقبل لجيران العراق، يجمع في بغداد البلدان المجاورة وممثلي المجتمع الدولي، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في هذا المجلس. وعلى المستوى الدولي، وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، تم وضع جدول زمني يقضي بنقل المسؤوليات عن الأمن في جميع أنحاء البلاد إلى السلطات العراقية بحلول نهاية العام. وأخيرا، إن المجتمع الدولي يقرّ بخطورة الوضع الإنساني في العراق، ويستجيب له بصورة متزايدة.

ومن الطبيعي أن يأمل وفد بلدي لتلك التطورات الأخيرة أن ترشد العراق إلى دينامية جديدة للسلام والاستقرار. ومن مصلحة السلطات العراقية ألا تدّخر أي جهد في ذلك الصدد، تماما كما هو في مصلحتنا الجماعية أن نساعدها. وفي ذلك المضمار، وبإيجاز، لا يسع وفد بلدي إلا أن يؤيد توصيات الأمين العام بالتذكير بأنه ليس هناك بديل عن حل سياسي، وأنه ليس أمام قادة العراق الآن خيار سوى البحث عن تسوية تفاوضية فيما بينهم، إذا لم يريدوا أن يجدوا أنفسهم في أتون حرب أهلية؛ وبالطلب إلى الأطراف الإقليمية الفاعلة بأن تؤدي دورها كاملا في تعزيز الوحدة والاستقرار في العراق، مما يعزز، بدوره، أمن تلك الأطراف نفسها؛ وبالطلب إلى المجتمع الدولي أن يقف مع العراق، ويدعم الاستعادة الكاملة لسيادته، كما يدعم جهود الأمم المتحدة لعكس مسار تدهور الوضع الإنساني.

السيد فوتو برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أرحب بنائب رئيس جمهورية العراق، السيد عادل عبد المهدي. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العراق، السيد أشرف قاضي، على إحاطته الإعلامية، وممثل الولايات المتحدة على التقرير الذي وافانا به باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن الظروف التي نجتمع فيها اليوم تتسم بانعدام خطير للأمن والاستقرار في العراق، كما يوضح تقرير الأمين العام مجددا للأسف. فقد تكثّف العنف المذهبي بعد انحسار أولي في أعقاب تنفيذ الخطة الأمنية لبغداد. ولهذا، فإن العواقب المحددة للخطة الأمنية ستظهر في الأسابيع المقبلة. وعلاوة على ذلك، تبدو المصالحة بعيدة، وإعادة الإعمار متعثرة، وآثار الصراع ظاهرة في إحصاءات مأساوية، كتلك المتمثلة في أن نحو أربعة ملايين شخص أصبحوا لاجئين ونازحين داخليا، وأنه لا يذهب إلى المدرسة حاليا سوى ٥٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة. فهذه الحقائق نذير شؤم لمستقبل البلد.

ومن الضروري مواصلة تكييف استراتيجيات الأمن، والحوار السياسي، والمساعدة الإنسانية والتنمية لظروف الصراع المذهبي الجاري. ونأمل لخطورة الوضع أن تثير فيما بين أولئك العراقيين، الذين يتطلعون إلى مستقبل بلدهم، تعبئة تدريجية نحو إعادة بدء حوار في بلدهم بغية معالجة المسائل الأساسية الكبرى التي تهدد وجود كل منهم. ومن الواضح أنه يجب إحداث تغييرات ملموسة فيما يتصل بالتهيئة الاستراتيجية وتوفير الموارد اللازمة لاستعادة استقرار العراق.

إن العراق وسلطاته، في المقام الأول، ثم البلدان المجاورة والأطراف الخارجية الأخرى المعنية بالعراق، يجب أن يتصرفوا بحذر في ظل الظروف الراهنة في تعاونهم من أجل تحقيق الاستقرار. وتؤيد بيرو جميع المبادرات التي من شأنها استعادة الثقة فيما بين جميع الفئات العراقية. وتأمل حكومة بلدي أن تتجلى آثار تلك المبادرات في الحد من مستوى العنف في المنطقة، وبخاصة في العراق، وفي خفض أعداد

اللاجئين والمشردين. إن العراق يحتاج إلى مزيد من الاشتمالية والمشاركة الملتزمة إذا أريد له أن يتصدى للتحديات الهائلة التي تواجهه.

وتدين بيرو العنف الطائفي وأعمال العنف القائمة على التعصب وترفض جميع الهجمات الإرهابية التي تشن في العراق. ونشجع الحكومة العراقية على أن تعمل بتصميم على تنفيذ السياسات الأمنية وحماية جميع مواطنيها وأن تعزز السيطرة المركزية على القوات الحكومية. كما أننا نعيد التأكيد على أنه لا يوجد أي مكان للإفلات من العقاب في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية.

إن إعمار العراق يمثل مسألة مركزية بالنسبة لحكومته. ولسوء الطالع، حدثت النكسات وحالات التأخير والتأجيل بسبب انعدام الأمن وانعدام القدرة على الحكم. ونحن نأسف للتدهور الجاري في مجال توفير الخدمات الأساسية كالتعليم وحتى الغذاء. وإن العهد الدولي مع العراق، الذي يمثل مبادرة هامة لتعزيز المساعدات الدولية، سوف يتم الشروع فيه بشروط أكثر مواءمة إذا ما رافقه تحسن في حالة الأمن والمصالحة. وينبغي أن تدار ثروات العراق النفطية على نحو شفاف ومسؤول لتأمين استفادة المجتمع العراقي من فوائد استغلاله. وإذا ما تم توزيع إيرادات قطاع النفط على أساس التفاوض، فإن ذلك سيعزز مناخ التفاهم بين العراقيين، وسيعزز ثقتهم بأن موارد العراق ستسخّر لبناء مستقبل أفضل للمواطنين العراقيين.

أخيرا، يعرب وفد بلدي عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن نرى أن البعثة ينبغي أن تستمر في عملها وفقا لولايتها وللفرص السانحة في الميدان، وأن تعزز جميع المهمات التي من شأنها أن تساعد على استعادة الاستقرار السياسي والقانوني، واستئناف عملية إعادة البناء المؤسسي والاقتصادي، وتعزيز المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في العراق.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمشاركة السيد عبد الهادي، نائب رئيس جمهورية العراق، وبالبيان الذي أدلى به.

ويشكر الوفد الصيني كلا من السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وممثل الولايات المتحدة على عرضيهما.

لقد قرأنا بعناية التقرير الشامل والمتعمق الذي قدمه الأمين العام، السيد بان كي - مون قبل بضعة أيام. ونحن نتفق مع ما جاء في التقرير.

لقد عقد في الأسبوع الماضي مؤتمر دولي في بغداد. وأرسلت الدول المجاورة للعراق والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ممثلين للمشاركة. وكان ذلك أول مؤتمر دولي يعقد داخل العراق بعد نهاية حرب العراق، وبالتالي فإنه يحظى بأهمية خاصة. لقد عقد المؤتمر في مناخ حسن جدا. وتبادلت الأطراف المختلفة وجهات النظر بصورة واسعة بشأن المسائل المتعلقة بالاعتبارات السياسية والأمن وإعادة البناء الاقتصادي وعودة اللاجئين إلى العراق. ونأمل أن يستمر ذلك المناخ الجيد حتى يمكن تحقيق نجاحات خارقة بشأن حلول للمسألة العراقية.

ومنذ انتهاء الحرب العراقية، سلك الشعب العراقي طريقا غير عادي. فلقد استطاع في ظل ظروف صعبة للغاية أن يتغلب على العديد من الصعوبات وأنهى بصورة مبدئية عملية الانتقال السياسي التي نص عليها القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويدخل العراق، في الوقت الراهن، مرحلة تطور جديدة تماما. ولكن، كما يذكر الأمين العام في تقريره، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه في مجالات الوضع الأمني وإعادة البناء الاقتصادي والوضع الإنساني في العراق، وما زال البلد يواجه العديد من التحديات.

ومن الناحية السياسية، على الحكومة العراقية أن تقوم بكل ما في وسعها لتعزيز الاشتمالية في العملية السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية وإيجاد الحلول الملائمة للمسائل المعلقة بشأن صياغة الدستور. وينبغي للمناطق المختلفة من العراق والمجموعات الطائفية أن تضع المصالح الوطنية في المقام الأول وأن تحسم خلافاتها من خلال الحوار. وفي ذلك الصدد، نثمن الجهود التي تبذلها الدول العربية لتعزيز المصالحة الوطنية في العراق. وندعم أيضا مبادرة جامعة الدول العربية بشأن عقد مؤتمر وطني للمصالحة في العراق.

أما بخصوص الأمن، فينبغي للفصائل المختلفة في العراق أن تنبذ العنف وأن تبحث عن حل لخلافاتها بالوسائل السلمية والديمقراطية. ويجب أن تتصدى الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات للأسباب الأصلية للقلاقل. إن اللجوء بصورة منفردة إلى القوة العسكرية لا يعالج إلاّ الأعراض وليس الأسباب الأصلية. وفضلا عن ذلك، فإنه سوف يزيد من سوء دوامة الرد بالعنف على العنف، مما يؤدي إلى ظهور المزيد من الإرهاب وانعدام الاستقرار.

ونأمل أن تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية أكبر في الحفاظ على الأمن والنظام العام في البلد، وذلك كي تستعيد ثقة الناس بالحكومة واطمئنانهم لها. وفي الوقت نفسه، يجب على القوة المتعددة الجنسيات أن تبعث برسالة مفادها أنها لن تبقى في العراق بشكل دائم كي تحسن من صورتها في البلد. ولقد لاحظنا أن الحكومة العراقية قد أعلنت في الفترة الأخيرة عن خطة أمنية جديدة لبغداد. ونأمل أن تساعد تلك الخطة في تحسين الأمن العام وأن تكسب قلوب الشعب العراقي.

ومن الناحية الاقتصادية، يجب على الحكومة العراقية أن تعزز إعادة البناء الاقتصادي بصورة سريعة كي تحرز نتائج حقيقية وتحسن بصورة فعالة الأوضاع المعيشية للشعب العراقي. ونحن ندعم العهد الدولي مع العراق الذي شرع فيه العراق بالاشتراك مع الأمم المتحدة. ونأمل أن يضمن مشاركة متساوية ومنصفة لجميع الأطراف في إعادة البناء الاقتصادي للبلد وأن ينشئ نوعا جديدا من الشراكة والتعاون بين العراق والمجتمع الدولي، وذلك لمساعدة العراق في معالجة الصعوبات العديدة التي تواجهه. ونأمل أن يؤدي العهد الدولي مع العراق الدور المطلوب منه في أقرب وقت ممكن.

ولا يمكن تسوية مسألة العراق بدون مساعدة بلدان الجوار ودعمها. ذلك أن أمن العراق له تأثير مباشر على استقرار جميع جيرانه. ونرحب بالاجتماعات الإقليمية المنتظمة التي سيعقدها وزير الخارجية ووزير الداخلية العراقيان مع نظرائهما في البلدان المجاورة. ونرجو أن تواصل جميع الأطراف زيادة الثقة المتبادلة بينها من خلال الحوار.

وقد أيدت الصين دائما المحافظة على سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية. كما نعتقد أنه يجب إيجاد الحلول الملائمة من خلال الوسائل السلمية. ونؤيد قيام الأمم المتحدة بدور هام في عملية إعادة الإعمار في العراق، ونرجو أن تهيئ مختلف الأطراف الأوضاع المناسبة في هذا الصدد. ونأمل مخلصين أن يتمكن شعب العراق بجهوده الدائبة، وبدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، من تحقيق الهدف المتمثل في عراق يحكمه العراقيون ليعيدوا خلقه من جديد عراقا جديرا بأمجاده الماضية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر للسفير القاضي على عرضه تقرير الأمين العام. وأود أيضا أن أعرب، كما أعرب غيري من الممثلين، عن شكري الخاص لفخامة نائب الرئيس على موافقته على الانضمام إلينا في المجلس وعلى إدلائه ببيان باسم حكومته. كما أتقدم بالشكر

للسفير وولف على بيانه باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

المملكة المتحدة ثابتة على دعمها لرئيس الوزراء المالكي وحكومته في تصديهما للتحديات التي يواجهها العراق. ونرحب على وجه الخصوص بجهود حكومة العراق والتزامها بمجابهة جميع أشكال العنف، بما في ذلك عن طريق خطة بغداد الأمنية. إن المصالحة الوطنية، كما يشير تقرير الأمين العام، بالغة الأهمية، ولكنها لكي تتحقق لا بد أولا من كسر حلقة الهجمات. ومن جانبنا، تعرب المملكة المتحدة عن التزامها بأن تبذل قصارى جهدها لمد يد المساعدة من خلال إسهامنا العسكري في القوة المتعددة الجنسيات، ومن خلال جهودنا الدبلوماسية والإنمائية.

ولبلدان المنطقة، كما أشار كثير من المتكلمين اليوم، دور هام للغاية تؤديه للمساعدة في الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. إن العلاقات الثنائية القوية بين العراق وجيرانه شرط ضروري، ولكنه غير كاف، لتحقيق النجاح. ونشجع البلدان المجاورة أيضا على أن تعمل في شراكة مع الحكومة العراقية وعلى أن تحاكيها في تصميمها على التصدي للتحديات التي تواجه العراق.

وفي هذا الصدد، تتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام في رأيه من أن الاجتماع الموسع لجيران العراق الذي عقد في بغداد يوم ١٠ آذار/مارس كان مبادرة طيبة من حكومة العراق. وقد وجه عدد من المتكلمين الانتباه إلى ذلك اليوم، وهو أمر طيب للغاية. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تشارك في هذا الاجتماع الناجح، ويسعدني أن أهنئ قادة العراق عليه. وقد أعرب المشتركون في ذلك الاجتماع عن دعمهم لسيادة العراق وسيادته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية. كما أعربوا عن تسليمهم بمبدأ عدم التدخل. وتؤكد المملكة المتحدة مجددا تأييدها لتلك المبادئ.

وتتطلع الأمم المتحدة إلى الحدث الذي ستعقده الأمم المتحدة وحكومة العراق يوم غد هنا في نيويورك بشأن العهد الدولي. ونحث المجتمع الدولي وحكومة العراق على تقديم كامل دعمهما له.

وتود المملكة المتحدة أن تكرر التقدير الذي أعرب عنه الأمين العام لمثله الخاص ولموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على ما يقومون به من عمل. ونحيي الرجال والنساء الذين يعملون هناك في ظروف كثيرا ما تكون صعبة. وعلى الرغم مما تواجهه البعثة من تحديات أمنية، فإنها تضطلع بدور حاسم في دعم حكومة العراق. وتقدم البعثة الدعم في سائر أرجاء البلاد، بما في ذلك في مجالات بناء القدرات، وعملية مراجعة الدستور، والإعداد للانتخابات، وتنسيق المساعدة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور القيادي الذي تنهض به البعثة في المجال الإنساني، ونشجعها على مواصلة التعاون الوثيق مع حكومة العراق لتعزيز قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي. ونحن، بدورنا، نسهم في توفير مزيد من الأموال للمنظمات الدولية التي تعمل بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا.

وبالنظر إلى أهمية دور الأمم المتحدة في العراق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد الدول الأعضاء أن تستجيب لنداء الأمين العام بشأن تقديم أموال إضافية للصندوق الاستئماني للكيان القائم بذاته الذي يمول قوة الحلقة الوسطى للحماية الأمنية. وتلك القوة هي التي تمكّن البعثة من الاستمرار في الاضطلاع بمهمتها. ولا يمكننا، بل لا يجوز لنا، أن نسمح لقلة الأموال بأن تعرقل العمل الحيوي الذي تضطلع به البعثة.

في الختام، نحيط علما بملاحظات الأمين العام بشأن البصرة في الجنوب. وكجزء من عملنا لنقل المسؤولية الأمنية

إلى العراقيين في الجنوب، ستقوم المملكة المتحدة قريبا بتعزيز قواتنا في القاعدة الجوية في البصرة. وما زلنا على اتصال وثيق مع الأمم المتحدة بشأن لوجستيات هذا التحرك وننظر في اتخاذ خطوات من شأنها أن تمكّن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من الاضطلاع بدور فعال ومثمر في جنوب العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن جنوب أفريقيا ترحب بمؤتمر الأمن في العراق الذي عُقد في بغداد في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ وتؤيد المحاولات الرامية إلى تحقيق عملية سياسية شاملة والمصالحة الوطنية في العراق، فضلا عن الحوار البنّاء مع الدول المجاورة للعراق. ونتطلع إلى المشاركة غدا في العهد الدولي مع العراق. وما زلنا نشعر بالقلق حيال المستويات العالية بشكل بالغ لأعمال العنف وحالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جميع الجوانب، التي طغت على أي جهود لإحلال السلام وإعادة الإعمار في العراق.

وأدت أعمال العنف هذه إلى تدهور الحالة الإنسانية وإلى زيادة أعداد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ويقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن هناك على الأقل ١,٦ ملايين من العراقيين المشردين داخليا وما يصل إلى ١,٨ ملايين من العراقيين في الدول المجاورة، وخاصة سورية والأردن. ولا شك أن هذه الحالة شكلت ضغطا خاصا على جيران العراق وتنطوي على إمكانية إحداث آثار غير مباشرة سلبية وخطيرة في المنطقة.

وبالرغم من الحوادث التي أدت إلى الحالة الراهنة في العراق، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن ضمان أن تمارس السلطات التي منحت للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بطريقة متسقة مع قرارات مجلس الأمن وأن يتم التمسك بحقوق الإنسان الدولية واحترامها من جانب جميع الأطراف. ولهذا السبب، نؤيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ونود أن نشيد بالبعثة على خدمتها الجريئة في العراق. وتتطلب الحالة الخطيرة في العراق، وفي الشرق الأوسط عامة، إيلاء اهتمام منسق وعمل من بلدان المنطقة وبقية العالم على السواء.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام بشكل خاص. ولكن الإمكانية الكاملة للأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي لا يمكن تحقيقها إلا حينما يتمكن موظفو المنظمة من العمل بحرية وفي بيئة آمنة. وكما كتب الرئيس ثابو مبيكي مؤخرا،

> "... لا يمكن بعد الآن تفادي السؤال. ألم يحن الوقت لتأخذ الأمم المتحدة، التي تمثل بشكل حقيقي جميع الدول، مكانها اللائق وأن تقود عملية عالمية للتصدي لجميع التحديات المترابطة التي تواجه شعوب الشرق الأوسط وغرب آسيا؟"

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. أعطي الكلمة الآن للسيد قاضي للرد على التعليقات وأي أسئلة قد تكون مطروحة.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تصريحاتهم الكريمة بشأن الأعمال التي تحاول بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تنهض بها في العراق، وعلى بياناتهم التي أعربوا فيها عن استمرار الدعم للبعثة، وما قدموه من مقترحات أخذنا ملحوظة عنها باهتمام شديد.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديري الشخصي لوجود فخامة نائب رئيس العراق، الذي وفر بعدا إضافيا ذا قيمة مضافة لمداولاتنا في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أكرر التأكيد على أن الأمين العام يولي الأولوية العليا للإسهام، عن

طريق البعثة ومن خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية للعراق وغيرها من الوكالات والصناديق، في استعادة السلام والاستقرار والأحوال الطبيعية في العراق.

ويتجلى التزام الأمين العام، في ذلك الصدد، في قراره بعقد اجتماع بشأن العهد الدولي غدا، سيحضره نائب الرئيس أيضا، وسيوفر إطارا لبدء عملية العهد وتنفيذ شراكة كبيرة بين العراق والمجتمع الدولي لمساعدة حكومة وشعب العراق على تنفيذ برامجهما للإصلاح والمصالحة، من أجل تحقيق رؤية وطنية مشتركة لمستقبل العراق.

وأرى أن هذه عملية تهم العالم بأسره. وتشهد التطورات الأخيرة، بما فيها اجتماعات ١٠ آذار/مارس والاجتماعات المقبلة على الصعيد الوزاري بين البلدان المجاورة والصور الموسعة من تلك الاجتماعات، على الاعتراف بالمصلحة التي نتشاطرها جميعا في نجاح جهود حكومة العراق. ويشرف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تكون على استعداد لتقديم المساعدة إلى حكومة العراق وشعبه في كل الميادين، وبهذه الكلمات أشكركم السيد الرئيس جزيل الشكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أعطي الكلمة لنائب الرئيس.

السيد عبد المهدي (العراق): أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الملاحظات القيمة التي تقدموا بها. وإن حكومة العراق ستأخذ جميع هذه الملاحظات بعين الاعتبار، وستقوم بواجبها في المصالحة الوطنية، وبدورها كحكومة في التعامل مع جميع المواطنين بشكل يقوم على المواطنة بدون أي أساس طائفي أو فئوي.

وأود أن ألفت نظر أعضاء المجلس إلى حقيقة مهمة. هناك في العراق اليوم عنف سببه التطورات الكبيرة التي حلت بهذا البلد، والتاريخ العنيف الذي عاشه طوال عقود من الزمن. هذا العنف فيه جوانب سياسية، ونحن جادون تماما في تقديم معالجات سياسية هي أهم من المعالجات الأمنية. لكن هناك شكل آخر من العنف وهو من مسؤولية المجتمع الدولي، والدول المجاورة للعراق. وأقصد بذلك، العنف الذي أخذ حياة الممثل الخاص للأمين العام المرحوم سيرجيو فييرا دي ميلّو. والعنف الذي أخذ حياة العديد من الدبلوماسيين، والصحفيين، والمواطنين من: الاتحاد الروسي، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والجزائر، ومصر. هذا النوع من العنف، أعتقد أنه ليس فقط مسؤولية عراقية. هذا الإرهاب هو مسؤولية إقليمية وعالمية، وأعتقد أن من واجب الأمم المتحدة أن تساعد العراق وأن تساعد على مواجهة هذا الشكل من العنف الذي له شبكات دولية والذي يمول بشكل واسع جدا من الكثير من المؤسسات العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أشكر نائب رئيس العراق على اشتراكه في هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد وولف، على إحاطاتهم الإعلامية للمجلس. ونشكرهم جزيل الشكر.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.